

أدوات المفسر: بيان و تحيين

الأستاذ المشرف : دليلة مزوز
طالب الدكتوراه:عبد السلام عاوي
قسم الآداب واللغات العربية
كلية الآداب واللغات
جامعة – بسكرة- (الجزائر)

Résumé:

Cet article vise inventorier les possibilités offertes par l'étude du patrimoine arabe sous forme de livres d'interprétation, et en extrapolant aucun d'entre eux, ce qui a révélé les intersections et les similitudes possibles, y compris la leçon moderne , la vie privée, non-anonyme de tous fait en terme de sujet et programme, A la fin, plaider pour y parvenir, y compris les curriculum mécanismes destinés à l'étude de la parole humaine.

ملخص:

يروم هذا المقال رصد الإمكانيات التي تتيحها دراسة التراث العربي في صورة كتب التفسير؛ وذلك باستقراء شيء منها وكشف التقاطعات والتشابهات الممكنة بينها وبين الدرس اللساني الحديث، غير مغفلة خصوصية كل منجز من حيث الموضوع والمنهج والغاية، و يتوسل لتحقيق ذلك بما أفرزه المنهج التداولي من أدوات وآليات مرصودة لدراسة الخطاب البشري.

تمهيد :

في سياق تحيين المنجز التراثي - وبخاصة خطاب كتب التفسير- ووضعه في سياقه العلمي الراهن، تبرز جملة من القضايا التي دعت دواعي العصر إلى إيرادها وتمحيصها؛ بغية الكشف عن مواطن شبهها بالمنجز اللساني الحديث، ورصد تقاطعاتها معه وبخاصة في قضايا الخطاب و آليات تحليله.

وجدير بالذكر أن البحث في التراث من زاوية ما تشابه منه مع البحوث اللسانية المعاصرة، وإن اختلفت المشارب والغايات وتباعدت الأزمان والأمكنة، إنما يأتي لبيان قيمة المنجز اللساني التراثي من جهة، و تأكيداً لمبدأ تراكمية المعارف والعلوم و انبناء بعضها على بعض من جهة أخرى. وفي هذا السياق تتوارد جملة من الأسئلة من قبيل :

- ما أدوات تحليل الخطاب في المنجز اللساني المعاصر وما هي مواردها ؟
- ما الأدوات التي يستعين بها المفسر لتوليد المعنى من الخطاب الشرعي ؟ وهل تشابه أدوات الدرس اللساني المعاصر ؟
- هل يمكن إرفاد المنجز اللساني العربي الحديث بهذه الأدوات ؟
- هل تصلح هذه الأدوات لمقاربة الخطاب البشري، وهي التي نشأت أساساً في فلك القرآن الكريم ؟

مقدمة :

من المعلوم بدهة أن المتكلم إنما يوجه خطابه إلى متلقٍ، يُفترض في فيه أنه عالم بأساسيات تلك اللغة، وأنه لم يلم بأدوات تحليل الخطاب، سواء أكانت هذه الأدوات لغوية صرفة، كالرصيد المعجمي، والنحو والدلالة، أو غير لغوية كظروف المخاطب ومستواه التعليمي وطبيعة المجتمع الذي يحيا فيه المتخاطبون، وعادة ما يختزل الدارسون هذه المعطيات في كلمة: سياق الحال أو الظروف المقامية. وتشكل هذه الأدوات مجتمعة ما يسمى بالكفاءة التخاطبية والتي يشترط وجودها لدى طرفي الخطاب لنجاح عملية التواصل على مستوي الإنتاج والتحليل. وسنوضح فيما يلي ما تعلق بالكفاءة التخاطبية من جهة التعريف والموارد التي تستمد منها.

تحليل الخطاب في المنجز اللساني الحديث، الملكات والأدوات:

حتى يتمكن أطراف التواصل من إنجاح العملية التواصلية، لابد من تملك الكفاءة التخاطبية المشتركة بين عناصر الخطاب، ومن التعريفات الشاملة المقترحة للكفاءة التخاطبية تعريف محمد محمد

يونس علي لها، إذ يعرفها بأنها: ((المقدرة على استعمال اللغة في سياقاتها الفعلية التي تتجلى فيها))¹، إن القدرة على الاستعمال تتضمن القدرة على إنتاج الكلام في ظروف مقامية مختلفة، وكذا القدرة على تحليله عند سماعه؛ وذلك بتوظيف كل القدرات و المعطيات المتوفرة، وتتميز هذه القدرة بكونها قدرة شاملة ومتكاملة يستثمرها المخاطب في إطار تكاملي ليحقق غاية إنتاج الكلام وفهمه، للوقوف على مقاصد المتكلم، ويمكن حصر أفراد الملكة التخاطبية في العناصر التالية:

- الملكة المعرفية.

- الملكة الإدراكية.

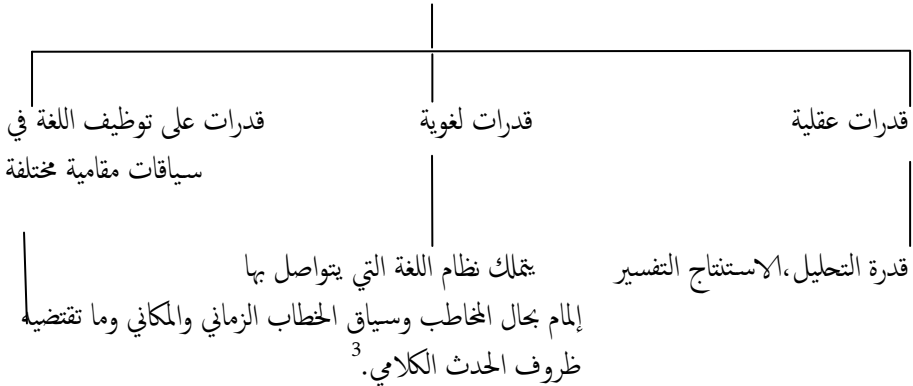
- الملكة المنطقية.

- الملكة اللغوية.

- الملكة الاجتماعية.²

وتتوزع موارد هذه المقدرة على محاور ثلاث، نقتصر صوغها في المخطط الآتي :

موارد الكفاءة التخاطبية



توضح المخطوطة أعلاه، أن على المخاطب -كما المخاطب- توظيف كل قدراته الفطرية والمكتسبة من أجل تحقيق غاية التواصل، وقد دأب منظروا التيارات اللسانية التي تُعنى بقضايا الخطاب، على اعتبار المخاطب معنيا بعملية تحليل الخطاب وفق ما يقتضيه نظام اللغة التي يتواصل بها مع أفراد بيئته مجندا ملكاته المختلفة، و "مستعينا في ذلك بثقافته وتجاربه وأحواله الخاصة التي ينفرد بها عن غيره وإن كانت في معظمها مشتركة بين أفراد المجتمع الواحد الذي ينتمي إليه لغويا"⁴.

و تستدعي مهمة تفكيك رموز الخطاب اللغوي - ضرورة - جملة من أدوات التحليل، التي تتوزع على مجالات مختلفة وهي المجال النفسي والمجال المعرفي والمجال الاجتماعي⁵، هذه المجالات تتناغم وتتكامل لتحقيق للمخاطب الكفاية اللازمة لتحليل الخطاب.

يقوم المخاطب إذا بدمج ملكاته الناشئة عن المجالات السابقة في إطار تكاملي بغية الوصول إلى مقاصد الخطاب التي وضعها صاحب الخطاب قبل إنشائه. ومن هنا فإن المخاطب يكون على قدر كبير من مهارات التحليل، إذا وسع مداركه ومعارفه واستطاع توظيفها في سياق التكامل و التظافر لا في سياق التصارع والتنافر.

إن الحديث عن دمج الملكات المختلفة التي تنوعت روافدها، يجيل على مفهوم الخطاب عند التيارات اللسانية التي لم تحيد منتج الخطاب ولا متلقيه ولا الظروف المحيطة بالخطاب حال إنجازه، كما فعلت اللسانيات الصورية فالخطاب عند التيارات التي اهتمت بالعملية التخاطبية بكل عناصرها، "ليس مجرد سلسلة لفظية عبارة أو مجموعة من العبارات تحكمها قوانين الاتساق الداخلي بل كل إنتاج لغوي يربط فيه ربط تبعية بين بنيتها الداخلية وظروفه المقامية بالمعنى الواسع"⁶، و الظروف المقامية التي تصاحب عملية إنتاج الخطاب، تجعل المشتغلين بقضايا الخطاب يلحون على "ضرورة الاعتناء بدور عناصر السياق ومدى توظيفها في إنتاج الخطاب و تأويله مثل دور العلاقة بين طرفي الخطاب، و درجاتهم الاجتماعية، وطرقهم المعتادة في إنتاج خطاباتهم"⁷.

وبالنظر في مفرزات الدرس التفسيري، فإنه من غير العسير، التأكيد على أن نتاج المفسرين يشبه إلى حد كبير مفرزات الدرس اللساني المعاصر في الباب نفسه، مع مراعاة خصوصية الخطاب الشرعي فهو خطاب مقدس ليس كخطابات البشر، وقد نص غير واحد من المفسرين على ذلك في مقدمات تفاسيرهم، قال ابن عاشور: ((فأنزل القرآن قانونا عاما معصوما، وأعجز بعجائبه فظهرت يوما فيوما، وجعله مصدقا لما بين يديه ومهيئنا، وما فرط فيه من شيء يعظ مسينا ويعد محسنا، حتى عرفه المنصفون من مؤمن وجاحد، وشهد له المختار والراغب والحاسد، فكان الحال بتصديقه أنطق من اللسان، وبرهان العقل فيه أبصر من شاهد العيان، وأبرز آياته في الآفاق فتبين للمؤمنين أنه الحق))⁸.

والحديث عن أدوات علم التفسير واستمداها ومدى صلاحيتها لمقاربة جميع الخطابات البشرية على اختلاف مستوياتها وتباين أغراضها وتنوع مستقبلها ومؤولها، يجرنا إلى بيان أنواع العلوم التي استمد منها علم التفسير، والحديث عن التكامل المعرفي بينها وتنوع المجالات التي تغطيها هذه العلوم والمعارف.

استمدا علم التفسير :

لا يخلو كتاب تفسير - في الجملة - من تحديد دقيق ومضبوط لكل العلوم الواجب توفرها في المفسر حتى يملك أهلية التصدي لتفسير كتاب الله عز و جل، وقد ذكر المفسرون عددا غير قليل

من تلك المعارف، يقول ابن عاشور: ((فاستمداد علم التفسير للمفسر العربي والمولود، من المجموع الملتئم من علم العربية وعلم الآثار، ومن أخبار العرب وأصول الفقه، قيل وعلم الكلام وعلم القراءات))⁹، وقد نص أبو القاسم الراغب الأصفهاني على أهمية اعتبار التمكن من هذه العلوم ليكون المفسر بعيد عن الرأي و الظن، يقول : ((خجيلة العلوم التي هي كالآلة للمفسر، ولا تتم صناعة إلا بها، هي هذه العشرة :علم اللغة، والاشتقاق والنحو، والقراءات، والسير، والحديث، وأصول الفقه، وعلم الأحكام، وعلم الكلام، وعلم الموهبة.

فمن تكاملت فيه هذه العشرة واستعملها خرج عن كونه مفسرا للقرآن برأيه...فإن القائل - - ههنا - من لم تجتمع عنده الآلات التي يستعان بها في ذلك ففسره، وقال فيه تخميناً وظناً.))¹⁰، وتفصيل هذه العلوم التي وردت في النص السابق مجملة يكون على النحو الآتي :

- علم اللغة : أي معرفة الألفاظ
 - علم الاشتقاق
 - علم النحو
 - علم القراءات
 - أسباب النزول :علم الأخبار والآثار
 - علم الحديث : علم السنن
 - علم الكلام
 - علم الموهبة : ويقصد به ما يؤتاه المفسر من قدرات ومواهب عقلية يتميز بها عن غيره.
 - علم أصول الفقه¹¹ وهو من أهم العلوم التي لا غنى عنها للمفسر، توفر هذه العلوم الأدوات المناسبة لتحليل الخطاب القرآني، وقد زاد كثير من المفسرين علم المقاصد - أي العلم بمقاصد التشريع - كأداة فعالة في فهم الخطاب القرآني.
- تشكل هذه العلوم مجتمعة، موارد علم التفسير، والتي تقترح صوغها في الخطاطة التالية :

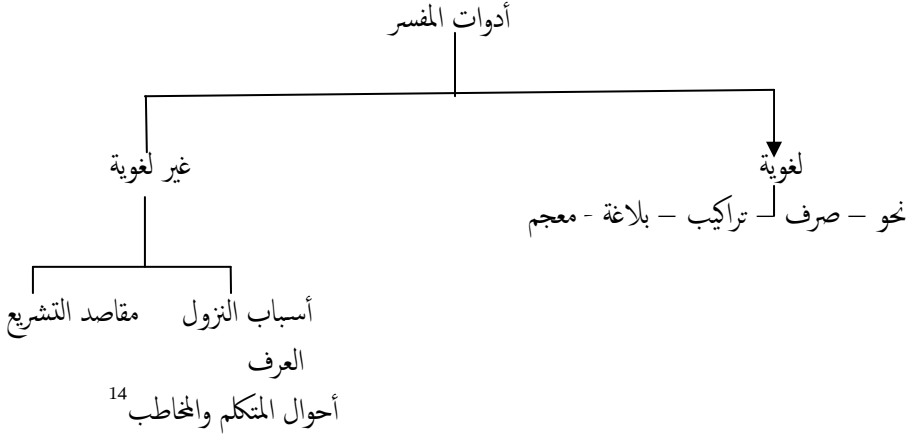
موارد علم التفسير

علم المقاصد	علم أصول الفقه	علوم العربية
-------------	----------------	--------------

تبين المخطوطة أعلاه انقسام موارد علم التفسير أقساما ثلاثة، قسم متعلق بلغة القرآن وآخر متعلق بالظروف والملاسات التي صاحبت نزول القرآن وآخر متعلق بالإطار العام الذي يميز الشريعة الإسلامية، ألا وهو تحقيق مصلحة العباد في الدارين الدنيا والآخرة

أدوات المفسر:

قدمت العلوم- سالفه الذكر - لعلم التفسير جملة من الأدوات، فوظفها توظيفا باهرا في إطار تكاملي لا يقتضي بعضها بعضا، ولا يصارع بعضها بعضا، بل يكمل كل منها الآخر، تحقيقا للغاية العظمى والهدف الأسمى وهو الوقوف على معاني الخطاب القرآني¹² وقد علم عند المفسرين أن "اللغة لا تستقل بفهم القرآن، وأن الاعتماد عليها دون المصادر الأخرى يقع في الغلط؛ لأن التفسير الصحيح قد يكون من جهة هذه المصادر، أو تكون هذه المصادر محددة للمعنى اللغوي المحتمل عند تعدد وجوه التفسير"¹³، إن علم التفسير لم يكن قط مولعا بشيء ولوعه بتجلية معاني الخطاب القرآني، وكشف مراميه، في تجانس عجيب بين أدوات البحث التي وفرتها العلوم الثلاث سالفه الذكر؛ فعلم العربية قدم مباحث النحو الصرف والبلاغة والدلالة والصوت للمفسرين وهي المباحث التي علم أنها موجودة في كل درس لساني صوري، و علم أصول الفقه أمد الدرس التفسيري بجملة من الأدوات غير اللغوية، والتي أثبت الدرس اللساني الحديث قوتها في مقارنة كل الخطابات اللغوية على اختلاف مستوياتها وتباين أجناسها منها مثلا: أسباب النزول ومباحث الدلالة بتقسيماتها المختلفة، وأحوال المتكلم والمخاطب وما شابه، وعلم المقاصد وهو العلم الذي قدم الإطار العام للشريعة الإسلامية وضبط بدقة متناهية المقاصد العامة من التشريع الإسلامي فجال المفسرون وصالوا في حدود تلك المقاصد، و ما جاوزوها حادتهم في ذلك علمهم اليقيني بأن الخطاب الشرعي خطاب مقاصدي، لا مكان فيه للهو ولا العبث. ويمكن من باب الإجمال قبل التفصيل، صوغ أدوات المفسر في الخطاطة الآتية:



تبين الخطاطة أعلاه انقسام أدوات علم التفسير قسمين عامين: قسم لغوي وآخر غير لغوي، وعند محاولة وضع هذه الأدوات في مكانها من جملة الدرس اللساني المعاصر، فإن جزءا منها ينسجم تماما مع الدرس اللساني الصوري، الذي " يتجه إلى دراسة اللغة دراسة شكلية معزولة، ومفصولة عن كل سياق ثقافي، أو اجتماعي مركزا على دراسة النظام اللغوي، وعلاقة عناصره ببعضها البعض؛ فاللغة حسبهم لا تدرس بوصفها خطابا، بل بوصفها نظاما مجردا، ويمثل هذا الاتجاه فرديناند دي سوسير، وكل الاتجاهات التي اتكأت على محاضراته، ودروسه: كالبنوية، والنحو التوليدي التحويلي وغيرها"¹⁵، وما هذا الجزء في الدرس التفسيري إلا المستويات اللغوية المختلفة: المعجم والصرف والصوت والنحو والتركيب والدلالة، وقد علم مدى اهتمام الدرس اللساني المعاصر بهذه المستويات وما أفرزه من نتائج تمثلت في المدارس اللسانية المعروفة.

أما الجزء الثاني وهو الأدوات غير اللغوية، فتمثله التيارات التي فتحت أبواب النقد واسعة على المدارس التي أقصت أمورا ثلاثا من دراسة اللغة وهي: المتكلم والمخاطب وظروف وملابسات إنجاز الخطاب، بدعوى عدم اندراجها في الدراسة العلمية للغة، ويهتم هذا الاتجاه " بدراسة الاستعمال اللغوي في التواصل الإنساني، ويهتم كذلك بالسامع، والمتكلم، والعلاقة بينهما، وما يرافق الكلام من حركات الجسم، وتغيرات الوجه، ومن يشاركون في الاتصال اللغوي، وبيئة الحدث، وقدرة السامع على فهم مقاصد المتكلم، ومدى استجابته لهذه المقاصد، وما يتطلبه التواصل من معانٍ مقامية، ويمثل هذا الاتجاه أصحاب اللسانيات الاجتماعية والتداولية"¹⁶، ويمثل هذا الجزء في الدرس التفسيري جملة من العناصر المحددة بدقة عالية، والتي قدمها علم أصول الفقه، وعلم المقاصد وأفاد علم التفسير منها، وقد نوع الأصوليون زوايا النظر للخطاب الشرعي ووسعوا أفق الدرس الخاص به، وما ذاك إلا لقناعتهم بأن كشف معاني الخطاب الشرعي لا يمكن الوصول إليه إلا " برصد لكل اعتبارات المعنى، سواء ما تعلق

بالنص الشرعي، أو ما تعلق بالدرس اللغوي، أو ما تعلق بمقصود المتكلم والمخاطب، وبهذا تبين أنهم يلتفتون مع المنظور اللساني الحديث، الذي تفضل إلى أن التخاطب اللغوي ليس مستندا إلى العناصر اللغوية فحسب، بل لابد من عناصر تداولية ومنطقية تكون هي الأساس لاستجلاء المعنى¹⁷، وتمثل العناصر التي أبان عنها الدرس الأصولي في :

- أسباب النزول

- حال المتكلم

- حال المخاطب

- العرف

أما أسباب النزول فقد عرفها أصحاب الصنعة بأنها: ((ما نزلت الآية، أو الآيات متحدة عنه أو مبنية لحكمه، أيام وقوعه، والمعنى أنه حادثة وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أو سؤال وجه إليه فنزلت الآية، أو الآيات من الله تعالى، ببيان ما يتصل بتلك الحادث، أو بجواب هذا السؤال))¹⁸، وعليه فإن سبب النزول رافع للغموض وكاشف للمعنى المراد من جهة الشارع وإن كان المعنى الحرفي للآية بخلاف ذلك، وقد اعتبر سبب النزول واحدا من أهم أدوات المفسر التي يعتمد عليه في بيان معاني الآيات، في ذلك يقول الواحدي، قاصدا أسباب النزول : ((هي أوفى ما يجب الوقوف عليها ، وأولى و ما تصرف العناية إليها: لامتناع معرفة تفسير آية، وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها))¹⁹، كما قال ابن دقيق العيد : ((بيان سبب النزول طريق قوى في فهم معاني القرآن))²⁰. يمكن توصيف أسباب النزول في المنجز اللساني الحديث بما يسمى بظروف وقوع المنجز اللغوي، كوقوعه في حالة السلم أو الحرب أو وقوعه في بيئة زمانية ومكانية محددة بصفات محددة؛ فبيئة المدينة غير بيئة الريف وما شابه.

وقد علم لدى المهتمين بالعلوم الاجتماعية أن "التطور اللغوي مرهون بعوامل سياسية، واجتماعية، ونفسية، وجغرافية ولغوية، ودينية، وعوامل شعبية تتحدد في الفروق بين الأجناس والفصائل الإنسانية، وجسمية تتحدد في التكوين الطبيعي لأعضاء النطق"²¹ هذه العوامل هي التي تساهم في تكوين أدوات تحليل الخطابات لدى الجماعة اللغوية الواحدة.

وأما حال المتكلم؛ فقد اعتبر الأصوليون العلم به شرطا من شروط فهم النص ؛ فالمتكلم هو "أحد عناصر الموقف، وتتعلق به وظيفة اللغة التعبيرية؛ ذلك أن النزوع لإنشاء النص، أو الشروع في الكلام، إنما يكون من المتكلم ويخضع بالدرجة الأولى لمراده وأغراضه، كما أن الكلام يفهم في ضوء شخصية المتكلم، التي تتشكل من خصائص معينة، تسم المتكلم بصفة خاصة تنعكس في حديثه بشكل

يصبح أسلوبا خاصا بالمتكلم "22"، وقد نبه التداوليون على ضرورة العلم بما يصاحب المتكلم أثناء تأديته للمنجز اللغوي من قرائن خارج لغوية معينة على فهم الخطاب، وهي ما يعرف بـ"الأداءات الخارجية أو اللغة الجانبية التي تصاحب الكلام، وتسهم في تحديد معناه، وتؤثر في دلالاته بوصفه سلوكا لغويا بشريا، وهي تختلف عن الأداءات الداخلية، النابعة من القرائن الصوتية، والصرفية، والتركيبية النحوية، والمعجمية، والبيانية للكلمة، أو التركيب، وقد قسمت هذه الأداءات الخارجية قسمين: أداءات صوتية مثل الوقفات والنبر...، والآخر أداءات غير صوتية مثل: الحركة الجسمية المصاحبة للكلام"23.

- أما حال المخاطب، فلا تخفى المكانة الكبيرة التي يحتلها في العملية التخاطبية، هذا ويرد المخاطب في المدونات اللغوية كذلك بعدة مصطلحات، فنجد السامع، والمرسل إليه، والمستقبل، والمُخَبَّر الذي يقوم عند تلقي الرسالة بتحليلها، وتفكيك رموزها وفق ما يمتلكه من مخزون لغوي، ومعجمي، وأبعاد ثقافية، واجتماعية تمكنه من اختبار مكوناتها؛ فيربط بين المكونات، والرموز، والإشارات، ويبدأ يفسر، ويؤول على محمل إيجابية الخطاب "24" وهو محتاج في عملية التحليل إلى توظيف ملكاته وقدراته العقلية والمعرفية التي حصلها من تعليم منظم أو من تجارب حياتية.

وقد نص الأصوليون على اعتبار العقل والفهم والقدرات العقلية والمعرفية في المخاطب الذي يرد في المدونات الأصولية تحت مسمى: المكلف وجعلوا هذه القدرات شرطا لازما في التكليف، يقول ابن رشيق المالكي: ((المحكوم عليه : وهو المقتضى منه وشرطه أن يكون عاقلا يفهم الخطاب))25، وعند تحلي هذه الشروط نجد أن العقل يحيل على امتلاك المخاطب قدرة على تحليل الخطاب تتميز بأنها "تمكن المتكلم / المتفهم من إنتاج الكلام وفهمه في بعده اللسني المحض، وبعده السوسولوجي، أي بعده الخطابي الذي يتجاوز الجملة"26 وهذه القدرة العقلية، هي قدرة شاملة تتألف من مجموع ملكات جزئية على النحو التالي :

- الملكة المعرفية

- الملكة الإدراكية

- الملكة المنطقية

- الملكة اللغوية

- الملكة الاجتماعية

ولكل ملكة من هذه الملكات مواردها التي تغذيها وتميها، وقد نبه الأصوليون - وهم الذين قدموا بعضا من أدوات فهم النص الشرعي للمفسرين - على ضرورة الأخذ بحظ وافر من هذه

الملكات، ففي سياق الحديث عن الملكة المنطقية-مثلا- ذكروا أن المنطق "علمٌ بقوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

بمعنى أن من راعى تلك القوانين والقواعد المنطقية فإن ذهنه يُعصم ويبعد عن الخطأ في التفكير؛ أي يكون تفكيره بالأمر سليما "27، ومن البديهي القول بأن فهم عبارة لغوية ما ناشئ عن التفكير فيها، ومحاولة فهمها وفق مخزون المُفكِّك من القواعد اللغوية والمنطقية.

أما العرف فهو واحد من أهم القرائن المختلفة بالخطاب حال إنجازه، والتي يرجع إليها المخاطب لتفكيك رموز الخطاب، ذلك أن اعتياد أفراد الجماعة اللغوية الواحدة نمطا معيناً في التواصل، واستعمال الألفاظ اللغوية في معان محددة، يشترك أفراد الجماعة اللغوية في معرفتها، يعد شرطاً رئيساً في فهم مقاصد الخطاب، وهو الأمر الذي يعطي العرف أهمية بالغة في عملية تحليل الخطاب، وقد عرفه الأصوليون بأنه: ((ما يتعارفه أكثر الناس، ويجري بينهم من وسائل التعبير، وأساليب الخطاب، وما يتواضعون عليه من الأعمال ويعتادونه من شؤون المعاملات مما ليس في نفيه أو إثباته دليل شرعي))،²⁸ الملاحظ على تعريف العرف عند الأصوليين أنه يشمل لغة المتخاطبين وكذا عاداتهم وتقاليدهم، وهو ما يعطي العرف بعداً تداولياً؛ ذلك أن التداوليين قد وظفوا كل ما أحاط بالخطاب اللغوي حال إنجازه وبخاصة أنماط التعبير وسياقات توظيف العبارات اللغوية.

أما علم المقاصد، فإنه يقدم المعاني، والحكم العامة المقصودة من قبل الشارع الحكيم، وفي ذلك يقول الطاهر بن عاشور: ((مقاصد التشريع العامة هي المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها))²⁹، وقد عُلم عند التداوليين مدى اهتمامهم بمقصد المتكلم واعتباره طرفاً مهماً في عملية تحليل المنجز اللغوي، إن "قصد المتكلم عندهم، مرتبط بمعرفة ظروف النص [الكلام] المعرفية. ووضعية المتكلم، ومكانته، ووضعية المخاطبين، وفهم الخلفيات المعرفية، والظروف التي شكلت النص (أو الكلام)؛ إذ هي مفاهيم هامة لإدراك المعاني التي يكتنفها النص [الكلام]"³⁰.

لقد اختط التداوليون لأنفسهم منهجاً ينطلق من المنجز اللغوي بمستوياته المختلفة ثم يدرس ما ارتبط به، وما لا يسه من ظروف حال إنتاجه؛ فالتداولية إذا "تعرض للمعنى الاستعمالي، وهذا يتضمن دراسة المنطق اللغوي دراسة تتجاوز الدراسة النحوية، والدراسة الدلالية، دون أن تهملها، إنها تفيد منها ثم تبني عليها، وبعد ذلك تدرس المتكلم صاحب المنطوق اللغوي، وكل ما يتعلق بهذا المتكلم، مما له تعلق بالرسالة اللغوية، أو المنطوق، كيف ننطق؟ ولماذا؟ وما هدفه؟ أو ما قصده"³¹.

وعلم المقاصد معتبر جداً عند المفسرين لأن المعاني العامة للتشريع ثابتة، وهذا ما يؤكد على ضرورة العلم بها عند من تصدى لعملية التفسير، لذلك عد علماء الدين العلم به شرطاً من شروط الاجتهاد في الدين، يقول صاحب الإيهاج: ((واعلم أن كمال رتبة الاجتهاد تتوقف على ثلاثة أشياء...))

أن يكون للمجتهد من الممارسة والتتبع لمقاصد الشريعة ما يكسبه قوة يفهم منها مراد الشارع))³²، بل عدها آخرون ضرورة من ضرورات الفهم السليم لنصوص الشرع، يقول عبد الكريم زيدان : ((معرفة مقاصد الشريعة أمر ضروري لفهم النصوص الشرعية على الوجه الصحيح، ولاستنباط الأحكام من أدلتها على وجه مقبول؛ فلا يكفي أن يعرف المجتهد وجوه دلالات الألفاظ على المعاني، بل لا بد له من معرفة أسرار التشريع، والأغراض العامة التي قصدها الشارع من تشريعه الأحكام المختلفة؛ حتى يستطيع أن يفهم النصوص ويفسرها تفسيراً سليماً، ويستنبط الأحكام في ضوء هذه المقاصد العامة))³³، لقد أبان هذا النص عن الأهمية البالغة لمقاصد الخطاب الشرعي التي توجه الخطابات الشرعية وتؤطرها وتجعلها توجه عملية الكشف عن معاني الخطاب الشرعي؛ فالمفسر يستحضر حال قيامه بعملية البحث عن المعاني الشرعية واحدة من أهم المسلمات عند علماء الشرع وهي أن الخطاب الشرعي خطاب مقاصدي. وهو ما يجعل "المعرفة بها والمعرفة بلسان العرب إضافة للرسوخ في العلم بقواعد الأصول التي من جهتها تستنبط الأحكام الشرعية السمة المميزة للقارئ المطلوب في علم الشريعة بل الراسخ في العلم الثابت الأقدام فيه"³⁴

لقد تبين لنا مما سبق، أن المفسرين قد وظفوا كل الأدوات الممكنة التي تتيح للمفسر رصد واستجلاء معاني الخطاب القرآني، وأن هذه الأدوات قد مست الجانين اللغوي، وغير اللغوي، ما يجعل القول بأن دراسة المفسرين للخطاب القرآني قد شابهت في كثير من المباحث ما أفرزه الدرس اللساني الحديث في صورة اللسانيات التداولية.

إن إقرار هذا الأمر، يمكن أن يوطئ لدراسة لسانية جادة، تتمح من النتاج التراثي، وتوظف ما قدمه الدرس اللساني المعاصر، للوصول إلى درس لساني عربي معاصر، يتميز بالجدية ويقدم إمكانات كبيرة لدراسة الخطاب البشري.

الهوامش :

- 1- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة العربية، دار المدار الإسلام، بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص 148.
- 2- ينظر: الشهري عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب المتحدة، بنغازي، ليبيا، ط2004، 1، ص 57.
- 3- ينظر : يحيى رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي الإستراتيجية والإجراء، عالم الكتاب الحديث، الأردن، ط2007، 1، ص 117 وما بعدها.
- 4 - المعنى وظلال المعنى، مرجع سابق، ص 155.
- 5 - ينظر : محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي، دار أفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2010، ص 168.
- 6 - المتوكل أحمد، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان، د ط، د ت، ص 16.
- 7 - الشهري عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب المتحدة، بنغازي، ليبيا، ط2004، 1م، ص 38.
- 8 - محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، ج1، تونس، 1984، دط، ص 5
- 9 - تفسير التحرير والتنوير، مرجع سابق، ص 18.
- 10 - أبو القاسم الراغب الأصفهاني، مقدمة جامع التفاسير مع تفسير لفاتحة ومطلع سورة البقرة، ت: د حسن فرحات، دار الدعوة، الكويت، ط 1، ص 96.
- 11 - ينظر: مقدمة جامع التفاسير مع تفسير لفاتحة ومطلع سورة البقرة، مرجع سابق، ص 94-95.
- 12 ينظر: تداخل العلوم في التراث العربي الإسلامي: علم أصول الفقه وعلم التفسير، للدكتور محمد بنعمر، بحث منشور بملتقى أهل التفسير (<http://vb.tafsir.net/tafsir36408/>).
- 13 - مساعد بن ناصر بن سليمان الطيار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، دط، دت، ص 633.
- 14 - ينظر :إحصاء العلوم
- 15 - محمود أحمد نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 2002 م، ص 58/57.
- 16 - نفسه، ص 58.
- 17 - درقاوي مختار، نظرية الاقتضاء في المدونة الأصولية مقارنة تداولية، مجلة علامات العدد 38، ص 149.

- 18 - الزرقاني محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار الفكر، د ط، د ت، ج 1، ص 106.
- 19 - خالد بن سليمان المزيني، المحرر في أسباب النزول، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط 1427، 1، ص 6.
- 20 - نقله عنه: جلال الدين السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت، ص 190.
- 21 - هادي نهر، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، الجامعة المستنصرية، ط 1988، 1، ص 115.
- 22 - ردة الطلحي، دلالة السياق، جامعة أم القرى، كلية الآداب واللغة العربية، م 1، ط 1418، هـ 1، ص 503.
- 23 - حمدان رضوان أبو عاصي، الأداءات المصاحبة للكلام أثرها في المعنى، مجلة الجامعة الإسلامية، م 17، العدد الثاني، 2009م، ص 56.
- 24 - أفاق اللسانيات مجموعة من المؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، م 2011، ص 258/259.
- 25 - الحسن بن رشيق المالكي، لباب المحصول في علم الأصول، دار البحوث للدراسات الإسلامية، ط 1، م 2001، ص 244.
- 26 - القراءة في الخطاب الأصولي الإستراتيجية والإجراء، مرجع سابق، ص 118.
- 27 - إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، ج 1 ص 134.
- 28 - إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، مرجع سابق، ج 4، ص 336.
- 29 - محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، دار النفائس، عمان الأردن، ط 2، 2001 م، ص 251.
- 30 - محمد مفتاح، المقصدية و الإستراتيجية، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ومناظرات، الدار البيضاء 1993، ص 58
- 31 - علي محمود حجي الصراف، في البراغياتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 2010، م 1، ص 7.
- 32 - علي بن عبد الكافي السبكي، الإيهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، 1995م، ص 11.
- 33 - زيدان عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة قرطبة، د ط، د ت، ص 378.
- 34 - القراءة في الخطاب الأصولي الإستراتيجية والإجراء مرجع سابق، ص 159.